الأمم المتحدة

المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية
يوكوهاما، اليابان
٢٣ - ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٤

Distr.
GENERAL

A/CONF.172/10/Add.4
27 April 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

البند ١٠ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

الحدّ من الكوارث الطبيعية: إدارة الجفاف

الدورة التقنية

إضافة

موجز العرض المقدّم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

التنمية وسرعة تأثّر الأسر الريفية بالجفاف: قضايا ودروس من افريقيا جنوب الصحراء الكبرى

١ - أدّت حالات الجفاف المدمّر والمطوّل في منطقة الساحل في منتصف عقد الثمانينات، والجفاف الذي بلغ رقما قياسيا في الجنوب الأفريقي للفترة ١٩٩١-١٩٩٢، إلى تركيز الاهتمام الدولي على سرعة تأثر أقسام كبيرة من السكان في المناطق الريفية الأفريقية بالخسائر المذهلة في الأمن الغذائي التي نجمت عن توقف نزول الأمطار. وكان الشاغل المباشر هو الابقاء على الإمدادات الغذائية للسكان المتأثرين بالجفاف. وفي المقابل، كان ينظر إلى الجفاف باعتباره أساساً مشكلة إمدادات غذائية قصيرة الأجل، تكون الاستجابة الوحيدة الممكنة لها تقديم معونات غذائية طارئة.

بيد أن التقييمات التي جرت بعد ذلك للآثار طويلة الأمد للجفاف كشفت عن حقيقة أن تأثيرها ينتشر فيما يتجاوز الأجل القصير بكثير ولا يقتصر على الامدادات الغذائية وحدها. وتبيّن على وجه

---

* A/CONF.172/1.

التحديد أن آثار الجفاف: (أ) تسهم في تعميق الاستقطاب الاجتماعي والفقر، نظرا لأن أفقر العائلات تجد صعوبة متزايدة في الإبلاء من حالة جفاف قبل أن تدخل في حالة جفاف أخرى، وهي عملية تنطوي على استنفاد تدريجي للدخل والموجودات فيما بين أفقر الأسر؛ (ب) تضعف النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لا سيما في مجال الزراعة نظرا لأن الأسر الريفية تتحوط من خطر الجفاف في المستقبل بحفظ موجوداتها في شكل أصول سائلة أو شبه سائلة بدلا من الاشتراك في استثمارات ثابتة طويلة الأجل في مجال تحسين الزراعة؛ (ج) لها تأثير اقتصادي كلي شديد، نظرا لأن الأزمة الزراعية تقيد سهولة إتاحة المواد الخام للقطاعات الصناعية المرتبطة، وتخفض الطلب، وتذكي التضخم، وتعطل التمويلات الحكومية.

٢ - إذا كان التحليل يبين أن تكاليف الجفاف تزيد كثيرا على الفقدان المباشر البسيط للناتج، فقد بين أيضا أن إمدادات الأغذية في حالات الطوارئ تأتي عادة بعد أن تكون الأضرار الرئيسية قد حدثت. وتنبثق التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للجفاف في الأجل الطويل عن فقدان الموجودات المنتجة، خصوصاً فيما بين المزارعين الصغار والفقراء (بما في ذلك اللاجئين من الكوارث البيئية). بيد أنه من الواضح أن الجوع لا يظهر إلا بعد أن يكون قد تمت تصفية موجودات المزارع من أجل شراء أغذية، وإن المساعدة الغذائية في حالات الطوارئ التي أطلق عنانها الجوع تصل بعد فوات الأوان لمنع فقدان الموارد المنتجة (أو توزيعها على أساس الأمر الواقع على الأسر الأكثر ثراء). وهي لا تفعل شيئا بطبيعة الحال للمساعدة في تنفيذ عملية إعادة توطين مستقرة للسكان المشردين بصفة مؤقتة.

٣ - أدّت صعوبة إدخال مساعدة الطوارئ في مرحلة مبكرة بشكل كاف في عملية استنفاد الموجودات إلى التعلق بتدابير استباقية تقضي ليس بالاستجابة لحالة الجفاف، بل بتخفيض الآثار الممكنة للجفاف على حيازة الموجودات الريفية. والواقع أن هذه التصرفات لتجنب المخاطر تشكل بالفعل جزءاً من الاستراتيجيات الاقتصادية التقليدية للمزارعين الأفارقة كما يتجلى من تنوع المحاصيل على سبيل المثال. وتشمل المجالات المناسبة للاستثمار في مجال التصدي لسرعة التأثر بالجفاف على مستوى المزارع ما يلي: دعم زيادة تنويع المحاصيل؛ واستحداث أنواع من المحاصيل المقاومة للجفاف أو قصيرة الموسم؛ وجمع المياه وحفظها؛ والري على نطاق صغير. غير أن آثار الجفاف يجري تسويتها ليس فقط بسرعة التأثر المادي للمحاصيل، بل أيضا بعوامل إقتصادية وإجتماعية تتجاوز بوابة المزرعة. ومن الأبعاد الرئيسية لحالات الجفاف التغير المذهل في الأسعار النسبية: يرتفع سعر السلع الغذائية (استجابة للامدادات المحلية المنخفضة)، بينما ينخفض سعر السلع المنتجة، التي ينبغي بيعها للحصول على الأغذية (استجابة لارتفاع أسعار التصفيات الجبرية). ويعتبر تفتح الفارق بين أسعار المنتجات الصناعية وأسعار المنتجات الزراعية عاملاً رئيسياً في خفض رسملة المزارع الصغيرة. إلا

أنه يمكن خفض هذا التفتح بشكل كبير بالاستثمار في تحسين فرص الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك مرافق النقل والتجارة.

٤ - يلقي تحليل العوامل التي تؤثر على آثار الجفاف الضوء على حقيقة أن الاستثمار يمكن أن يؤثر على مستوى الآثار الفعلية للجفاف على الاقتصادات الوطنية والريفية، وأن هذا الاستثمار يمكن أيضا أن يدرّ عائدا إقتصاديا واجتماعيا عاليا. ومع ذلك، ليست هناك أية استراتيجية إستثمارية وحيدة للتصدي للجفاف. فالاستراتيجيات المتعلقة بزيادة القدرة على الانتعاش من الجفاف في المزارع مثلا تجد لها مبررات إقتصادية أكثر في المناطق ذات الامكانيات المنخفضة نسبيا، بينما تجد الاستثمارات في الاستراتيجيات القائمة على تنمية البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية (المادية والتنظيمية على حد سواء) مبرّرات أكثر في المناطق ذات الامكانيات العالية. ومع ذلك، هناك مبرّرات وافرة لتناول قضية الجفاف كمشكلة إقتصادية يمكن تعديل آثارها من خلال الاستثمار الذي يمكن تقييمه على أساس المعايير المعتادة للمنافع والتكاليف. ونجد من هذا المنظور أن المعادلة بين الجفاف والمجاعة أو الافقار ليست ضرورية، ولكنها تعبر عن حالة لم يول فيها اهتمام كاف بالاستثمار في عملية الاتقاء. إن الكوارث ليست من المسائل المتعلقة بالطبيعة إلاّ بشكل جزئي، وهي تعتبر بشكل جزئي أيضا مؤشرا عن عدم التأهب إجتماعيا واقتصاديا، خصوصا في حالات كالتي تشهدها في أجزاء كثيرة من افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث لا يكون الجفاف من المسائل ذات الخصوصية أو التي لا يمكن التنبؤ بها، ولكنه عنصر منتظم تقريبا على الساحة الزراعية.

- - - - -